الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور أجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب برج بوعريريج

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني

ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب:

- رضا بن علية

إشراف الأستاذ:

- وليد زهار

السنة الجامعية: 2020/2021

الإهداء

إلى من كانت سببا في وجودي، وسهرت الليالي حتى أنام، وجاعت حتى أشبع؛ إلى من تحت قدمها تكمن الجنة، إلى منبع الحنان الفيّاض؛ إلى أمي الحنون.

إلى من علمني دروس الحياة؛ إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا؛ إلى أبي الغالي.

إلى من تقاسموا معي السعادة والعناء؛ إلى إخوتي وأخواتي.

إلى من تسكن إليها نفسي؛ إلى من تطيب لها نفسي؛ إلى من ساندتني وشجعتني وخطت معي خطواتي وتحملت معي الصعاب؛ إلى شريكة العمر ورفيقة دربي؛ إلى زوجتي الحبيبة الصابرة.

إلى ينبوع السعادة وزينة الحياة الدنيا؛ إلى من لأجلهما سرت في الدرب، إلى زهراتي ونور الحياة؛ إلى ابنتيا إسراء وأنفال العزيزتين.

إلى كل الأهل والأقارب، الأصدقاء والأصحاب دون استثناء.

إلى من مد لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل.

إلى كل من علمني حرفا من الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل من نساه قلمي ولم ينساه قلبي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

رضا

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا وأشكره وأثني عليه أحسن الثناء على توفيقه وفضله عليّ، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وأصلي وأسلم على نبيّنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلّم.

أتقدم بجزيل شكري وفائق احترامي وتقدري إلى الأستاذ الفاضل، إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة الدكتور" زهار وليد " على نصائحه وتوجيهاته القيّمة التي افادتنا كثيرا في انجاز هذا البحث.

كما لا أنسى ولا أنكر معروف من ساعدني في أولى خطواتي لإنجاز هذا العمل، له مني كل الاحترام والتقدير والوفاء.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالأخص أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

والشكر الجزيل إلى كل موظفي: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على كل مجهوداتهم المبذولة لإثرائنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل.

لكم مني أجمل عبارات الاحترام والتقدير والوفاء

رضا

الملخص

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني لأي بلد من خلال: توفير مناصب الشغل، استغلال الثروات المحلية، تحسين الظروف المعيشية، ...إلخ لذا كان لزاما على الدولة تقديم مختلف أشكال الدعم التي تساعد على بقاء واستمرارية هذه المؤسسات خاصة في ظل المنافسة الجديدة التي أفرزتها العولمة، والجزائر قامت في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

ومن خلال الاحصائيات المتوفرة اتضح الدور البالغ الأهمية لهذه الأجهزة في دعم ومرافقة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال: تقديم الدعم الإداري، المالي، تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، منح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية، متابعة الاستثمارات...إلخ.

الكلمات المفتاحية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أجهزة المرافقة، هيئات الدعم.

Abstract :

Small and medium enterprises have a major role in the development of the national economy of any country through: providing jobs, exploiting local wealth, improving living conditions, ... etc. Therefore, the state had to provide various forms of support that help the survival and continuity of these enterprises, especially in light of competition The new produced by globalization, and Algeria has established in this regard many bodies and institutions specialized in this field.

Through the available statistics, it became clear the critical role of these agencies in supporting and accompanying owners of small and medium enterprises through: providing administrative and financial support, consolidating and providing advice, accompanying young entrepreneurs in implementing their investment projects, granting financial subsidies and tax privileges, following up on investments... etc.

Keywords: the role of small and medium enterprises, escort agencies, support agencies.

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة	01-04
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	06
تمهيد	06
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الأول: تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الثاني: معايير تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والعوائق التي تواجهها	16
المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	16
المطلب الثاني: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	20
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: أجهزة المرافقة والدعم في الجزائر ودراسة حالتها	33
تمهيد	33
المبحث الأول: تعريف المرافقة وأهميتها وأشكالها	34
المطلب الأول: تعريف المرافقة	34
المطلب الثاني: أهمية المرافقة	35

المطلب الثالث: أنماط أجهزة المرافقة	35
المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودراسة حالة على مستوى ولاية برج بوعريريج	38
المطلب الأول: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	38
المطلب الثاني: دراسة حالة: ANSEJ، CNAC،ENGAM على مستوى ولاية برج بوعريريج	57
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمة العامة	74-76
قائمة المصادر والمراجع	78-82

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	13
2-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	15
1-2	عدد المشاريع المعلنة حسب قطاع النشاط ومناصب الشغل المستحدثة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	45
2-2	القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف ENGEM من سنة 2005 إلى غاية 2019/12/31	47
3-2	القروض الممنوحة حسب نوع التمويل وعدد مناصب الشغل المستحدثة من سنة 2005 إلى غاية 2019/12/31	48
4-2	الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها أفريل 2004 إلى ديسمبر2019	50
5-2	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط وحسب الجنس ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 2019/12/31	52
6-2	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2019/12/31	55
7-2	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط وحسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2019/12/31	56
8-2	الملفات المودعة و الملفات المؤهلة لدى CNAC فرع برج بوعريريج	57
9-2	تطور المشارع الممولة حسب قطاع النشاط و مناصب الشغل المستحدثة من سنة 2011 الى غاية 2020	58-59

10-2	المشاريع الممولة حسب الجنس لدى CNAC فرع برج بوعريريج	61
11-2	توزيع المشاريع الممولة حسب البلديات لدى CNAC فرع برج بوعريريج	62-63
12-2	عدد الملفات المودعة والملفات المقبولة لدى ANGEM	64
13-2	عدد المؤسسات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة	65
14-2	توزيع المشاريع الممولة حسب طبيعة النشاط	66
15-2	توزيع المستفيدين من القروض حسب الجنس	67
16-2	عدد المؤسسات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة لدى ANSEJ	68
17-2	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط	69
18-2	المشاريع الممولة حسب مؤهلات المستثمرين	70

مقدمة

مقدمة

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية، وبالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي عكس النظرة السابقة التي تعتبر الصناعات والمؤسسات العملاقة والضخمة بوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة، فقد أصبح أمرا حتميا اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا لدورها الهام في تنمية الاقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، على غرار ما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في التقليل من البطالة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد.

وتعتبر الجزائر من بين الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وهذا بتبنيها مع نهاية الثمانينات لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي حيث تمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام –الوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة – وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، كما أصدرت الدولة بعض التشريعات من اجل تطوير القطاع الخاص.

وبالرغم من الأهمية التي أولتها الجزائر لهذه المؤسسات إلا أنها ما زالت تواجه جملة من الصعوبات والمشاكل التي تعيق سيرورة تقدمها واستقرارها وتقلل قدرتها على العمل، منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة كالمشاكل الإدارية والتنظيمية والمشاكل المتعلقة باليد العاملة غير المؤهلة، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كالمشاكل المرتبطة بالتكنولوجيا والتسويق...الخ ولعل أكبر المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المتعلقة بالحصول على مصادر التمويل المختلفة.

ولهذا تسعى الدولة الجزائرية جاهدة إلى بناء استراتيجيات وأساليب والتي من خلالها تقوم بدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها وجعلها قادرة على المنافسة لضمان استمرارها، حيث قامت بإنشاء العديد من الهيئات المرافقة لها والتي منحت لها الأولوية والعناية الخاصة.

الإشكالية

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

-ما هو دور أجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أسئلة فرعية

ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع سيتم تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر وماهي الصعوبات التي تواجهها؟

-ما هي أهم أجهزة المرافقة التي قامت بإنشائها الدولة في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

-ما مدى فعالية أجهزة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الفرضيات:

حتى تتسنى لنا الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة قمنا باعتماد مجموعة من الفرضيات والتي سيتم إما دعمها أو نفيها والمتكونة من:

1- إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط المستقبلي نابعة من دورها في التوظيف وارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة، علاوة على حجم الاستثمارات المرتبطة بها.

2- تتعدد الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فهناك العديد من الهيئات التي تسهر على توفير التمويل والمرافقة اللازمين لإنشاء واستمرار هذه المؤسسات.

3- رغم كل الجهود المبذولة في وضع مختلف آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أنها تبقى غير فعالة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

-التعرف على المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

-الوقوف على أهم المشاكل و العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

-كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت في السنوات الأخيرة تحظى بعناية واسعة من طرف الدولة حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق و الوسائل لدعمها و ترقيتها؛

-المكانة التي تلعبها أجهزة المرافقة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذا الموضوع في الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية الإجراءات التي تتبع هذا النوع من المؤسسات وسبل دعمها ماليا وقانونيا وكما أنها إحدى أهم دعائم النشاط الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

سبب اختيار الموضوع يكمن أساسا في أسباب موضوعية وأسباب ذاتية، بالنسبة للأسباب الموضوعية فهي تتعلق بالموضوع ذاته:

-تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني.

-أهمية أجهزة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها كمساهم في تفعيل التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للأسباب الذاتية، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

-الرغبة في معرفة الأجهزة التي سخرتها الدولة الجزائرية لدعم الشباب خلال انشاء مؤسسته الصغيرة والمتوسطة، والاطلاع على المستجدات المتعلقة به.

-الميول لهذه المواضيع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على أساليب وأدوات مختلفة منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، باعتبارهما الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص. وهذا من خلال

اتباع المنهج الوصفي في وصف مختلف الجوانب النظرية للدراسة والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم القوانين المنظمة لأجهزة المرافقة وآلياتها، والمنهج التحليلي لرصد التطورات وتحليل المعطيات الرقمية لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سنقوم بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على الواقع العملي وهذا من خلال تدعيم الجزء النظري من الدراسة بجزء تطبيقي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى فصلين سنتناول في الفصل الأول إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومشاكل تنميتها، وأما في الفصل الثاني سنتطرق إلى مختلف أجهزة المرافقة التي سخرتها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دراسة حالة كل من: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية برج بوعريريج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا، كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. ورغم كل ذلك لم تحظى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حضيت به في الوقت الحالي من قبل علوم التسيير، ولم تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى كشكل مصغر للمؤسسة الكبيرة، إلا أن دورها التنموي جعلها تستأثر بالاهتمام مجددا، وانطلاقا من هذه الأهمية سنقوم بدراسة هذا النوع من المؤسسات من خلال تحديد أهم المعايير المستخدمة في تعريفها وتوضيح أهدافها وأهميتها في الاقتصاد، إضافة إلى المعوقات التي تواجهها وفق تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي المبحث الثاني الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والعوائق التي تواجهها.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر مصطلح " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها، و هذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر هذه الدول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من اهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة.

فإذا كانت الدول النامية خاصة منها الاشتراكية قد اعتمدت دوما على المؤسسات الضخمة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى القلب النابض للتغيرات الناتجة والمتجهة دوما نحو اقتصاد السوق الحر. وبذلك سنتطرق إلى بعض التعاريف المعتمدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع خاصة مع علمنا أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع كله إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى.

ومن ثم وجب علينا التطرق الموجود إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحيد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي قبل الوصول إلى تحيد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين[1]:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي.
- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

أولا: اختلاف درجة النمو الاقتصادي

إن طبيعة العالم الآن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصـــادي كبيـــر ومستمـــر ودول متخلفة اقتصاديا اوسائرة في طـــريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء إن لم نقول سلبي تجعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين احداهما

[1] بوخلوة باديس، بن خيرة سامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي05-2013/06، ص03

من الصنف الأول السالف الذكر والأخرى من الصنف الثاني غير مطلقة فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الامريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة او متوسطة في بلد نامي كالجزائر مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها. وعليه تصل إلى أن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكننا من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط والمستوى الاقتصادي لكلا منها.

ثانيا: اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

إن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة، الصيد، تربية المواشي.... الخ)، والمؤسسات الاستخراجية، ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية وإنتاج السلع (المؤسسات الصناعية)، ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل والمؤسسات المالية أدى الى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج الى استثمارات ضخمة وطاقات عمالية ومالية كبيرة على عكس مؤسسات اقتصادية أخرى يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة وطاقات عمالية ومالية بسيطة كذلك كالمؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط.

وعليه فإن تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال واحد لا يمكن أن يكون بنفس الطريقة بالنسبة لمؤسسات تنشط في مجالات اقتصادية مختلفة.

المطلب الثاني: معايير تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد رأينا فيما سبق ان تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب بمكان ان لم نقل مستحيلا ولكن لا يعني هذا ان نبقى مكتوفي الايدي ونحكم بعدم وجود تعريف دقيق لأنه ليس من المنطقي دراسة موضوع من غير معرفة ماهيته ومعالمه ولذلك تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات وهذا رغم كثرة هذه المعايير والتي تشكل هي الأخرى أي كثرة المعايير مشكلة في تحديد هذه الماهية، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال، راس المال، مستوى التنظيم، درجة الانتشار، كمية او قيمة الإنتاج، مستوى الجودة...الخ وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الامر لاستخدام اكثر من معيار واحد في نفس الوقت[1]

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية. مصر 1953 ص12

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها ويمكن تصنيفها الى صنفين هما:

- المعايير الكمية.
- المعايير النوعية.

أولا: المعايير الكمية:

المعايير الكمية هي من اهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية[1].

تتمثل المجموعة الأولى في:

- عدد العمال.
- حجم الإنتاج.
- حجم الطاقة المستهلكة.
- راس المال المستثمر.
- رقم الاعمال.
- القيمة المضافة.

- **معيار عدد العمال:**

وهو من المؤشرات وهذا بالنظر للسهولة التي يتميز بها وثباته النسبي خاصة إذا علمنا ان البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة.

لكن على الرغم من هذه السهولة والوفرة في البيانات الا ان هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي الى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر الى تلك التي تعوض هذه الكثافة بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما ان هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال افراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

- **معيار راس المال المستثمر:**

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم راس المال المستثمر كبيرا عدة المؤسسة كبيرة اما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة او متوسطة مع الاخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله-مرجع سابق- ص19

وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة الى ان هناك من الدول من تعتمد بالإضافة الى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة وراس المال المستثمر معا.

- **معيار العمالة وراس المال: (معيار مزدوج)**

يعتمد هذا المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار راس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد اقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة.

ثانيا: المعايير النوعية:

- الملكية.
- المسؤولية.
- الاستقلالية.
- حصة المؤسسة من السوق.
- **معيار الملكية:**

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد ان غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها ال ى القطاع الخاص في شكل شركات اشخاص او شركات أموال معظمها فردية او عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

- **معيار المسؤولية:**

حيث نجد حسب هذا المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنظر الى هيكلها التنظيمي البسيط نجد ان صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق ...الخ وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

- **معيار حصة المؤسسة من السوق:**

بالنظر الى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول اليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها واهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة اما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة او متوسطة.

لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق او حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط او حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج–سلع متشابهة غير متجانسة– وأخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.

وفي ظل هذه الحالات المتعددة للسوق فإنه يصعب علينا تحديد التعريف بهذا المؤشر.

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي كما قلن سالفا من دولة لأخرى الى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها اما معتمدا على الجانب القانوني او الإداري كما توجد كذلك تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات او هيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي او اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا وسنتطرق الى جملة من التعاريف لنلخص في الأخير الى تعريف الجزائر لهذه المؤسسات

- **تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف اكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:[1]

-مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من1الى5مليون دولار كمبيعات سنوية.

-مؤسسات التجارة بالجملة من5الى15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية عدد العمال 250عامل او اقل.

[1] رابح خوني، رقية حساني" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى،2008، ص ص 22-23

- **تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري راس المال واليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز راس مالها المستثمر 100مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300عامل اما التقسيم حسب القطاعات فنجد:[1]

-المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع راس المال المستثمر اقل من 100مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300عامل.

-التجارة بالجملة راس المال لا يفوق 30مليون ين وعدد العمال اقل من 100عامل.

-التجارة بالتجزئة والخدمات راس المال لا يفوق 10مليون ين وعدد العمال اقل من 50عامل.

- **تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار راس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50عاملا مما أدى إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على راس المال وحده و بالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة او متوسطة في الهند إذا لم يتجاوز راس مالها 750ألف روبية (أو ما يعادل 1000.000 دولار أمريكي) وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة.[2]

- **تعريف الاتحاد الاوروبي:**

وضع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

-فالمؤسسات المصغرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل أقل من 10أجزاء

-المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو او لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5ملايين أورو.

-المؤسسة المتوسطة هي تلك التي معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250عامل ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 40مليون أورو ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27مليون أورو[3].

[1] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-ص و ض إ-2002 ص21

- **تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة قام *بروتش* و *هيمنز* بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف هو:

الجدول رقم (1-1): تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

من 1إلى 9 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 إلى 49 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50 إلى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله- اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية- دار النهضة، مصر1953 ص41

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لإعطاء تقر هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك استندت في دراستها تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة:[1]

-المؤسسات البالغة الصغر:

هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها الى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص أخر.

[1] تقرير هيئة الأمم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ص. ص6،7

-المؤسسات الصغيرة:

يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

-المؤسسات المتوسطة:

وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51و 250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع او خدمات او كلاهما:

أ-تشغل من 1 إلى 250 شخصا.

ب-لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 2 مليار دينار او لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

ج-ان تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك راس المال من طرف مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى بـــ25% فاكثر[1].ثم قسم القانون حسب المواد 5 و6 و7 من القانون السابق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة مؤسسات متوسطة صغيرة ومصغرة واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الاعمال او مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي:

- **المؤسسة المتوسطة:**

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 و250 شخص ورقم اعمالها ما بين 200 مليون و2مليار او مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500مليون دينار.

- **المؤسسة الصغيرة:**

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار او لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

- **المؤسسة المصغرة:**

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **(المادة 4) من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، (الجزائر،15 نوفمبر 2001)، ص5.

تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.[1]

والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

الجدول رقم(1–2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / المؤسسة	عدد العمالة	رقم الأعمال السنوي بـــ (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية بـــ (دينار جزائري)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسة الصغيرة	10إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100مليون
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2مليار	من 100إلى500 مليون

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد:

بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5–5/6 2013، ص4.

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني كما يلي:

-**التعاونيات**: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

-**المؤسسات العامة**: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

-**المؤسسات الخاصة**: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة (المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد وتقوم

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المواد 5-6-7 من القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، (الجزائر،15 نوفمبر 2001)، ص6.

بجميع الاعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، وعن امثلة ذلك نجد المعامل الحرفية وورشات الصناعة...الخ)، (مؤسسات الشراكة: سواء كانت شركات اشخاص او شركات أموال، او شركة ذات المسؤولية المحدودة)[1].

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والعوائق التي تواجهها

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في التنمية بالجزائر وذلك من خلال الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي، بحيث سنتطرق إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، إضافة إلى العوائق التي تواجهها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة الى توفير السلع للمعمرين والإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا[2]

ويمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى من 1963 إلى 1982
- المرحة الثانية من 1982 إلى 1988
- المرحلة الثالثة من 1988 إلى غاية يومنا هذا.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1963-1982

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص16.

[2] بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ،جامعة الشلف –الجزائر- 17 و18 أفريل 2006، ص 767

تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963، وهذا لمعالجة عدم الاستقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، ولم يكن له أثر ضعيف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية.

واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا لاستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي أنذاك وخلال كل هذه الفترة 1963–1982 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر التجارة الخارجية من هذا فقد تم إغلاق في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة، كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات أين استمر الخواص الاستثمار فيها، أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبني استراتيجية لاسترداد للمواد الاستهلاكية النهائية المواد الغذائية والنسيج، مواد البناء.[1]

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982–1988.

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

1-حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.

2- القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد، وكذلك لنظام الاستيراد بدون دفع.

وفي عام 1983 تم انشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية.

انطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها الخاصة ستعامل من الان فصاعدا نفس المعاملة بعد إلقاء كل الاحتكارات

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص ص 122-123

وتحرير التجارة الخارجية وقد انشات الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 1994/06/18 [1]

ومن أجل القيام بالتصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمارات أصدرت السلطات العمومية سنة2001 وقانون توجيه وترقية المؤسسات الامر المتعلق بتطوير الاستثمار رقم 01-03 في 2001/08/20 وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى ذلك تم خلق صندوق لدعم الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وهذا من اجل:

1-استقبال واعلام ومساعدة المستثمرين وغير المقيمين.

2-تقديم خدمات إدارية.

اما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فانه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة انشاء المؤسسة كما تم انشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اتباع الدولة لهذه السياسة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل النهوض بهذا القطاع وتوجه الجزائر الى دعم هذا القطاع يعود لتميزه بعدة مميزات الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ونذكر من هده الميزات:

1-بأنها تستعمل تقنيات بسيطة.

2-بقدرتها على توفير العمل حيث هده المؤسسات اكثر قدرة على امتصاص العمالة نظرا لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما انها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل المهارة، إضافة انها أصبحت ملاذا لخريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر، وانتشار ثقافة الاستثمار[2]

3-توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

4-تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص بسيرورة تخطيط ومن قانون الاستثمارات لسنة 1988 اعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد اهداف التنمية الوطنية.

إن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية. ومن ناحية أخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض

[1] عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر يومي 05 و06 ماي 2013.ص3

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص126-127

ان تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال الفترة الممتدة من 1963–1988 لم تعرف أي ترابط او التحام للقطاعات العمومية والخاصة والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة.[1]

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1988 الى غاية يومنا هذا.

في 1988، ومع تفاقم الازمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة الى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضح الأهداف العامة التالية:

1-تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق.

2-البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية واخضاعها للقواعد التجارية.

3-تحرير الأسعار.

4-استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر[2]

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

1-قانون رقم 29/88 المؤرخ في 1989/07/19 الذي وضع الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح ابوابه على وجه القطاع الخاص.

2-قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على جميع اشكال الشركات دون أي استثناء.

3-تتشكل اغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة حيث شهد عددها تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة2000 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات امام نشأتها من جهة أخرى.[3]

---

[1] بوهزة محمد بن يعقوب، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر)، ماي 2003، ص ص 03-05

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 125

[3] قدي عبد المجيد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي-الجزائر- يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص04

المطلب الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي.

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، ومازالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص بل ان بعض الدراسيين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني وخاصة بعد ان شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني[1].

حيث أنها تعتبر احد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة والاقتصاد الجزائري خاصة ومن خلال التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي جعلتها تتمركز ضمن اولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة وذلك من خلال مساهمتها في وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر وتكلفة محدودة وسرعة متباينة وبالتالي الوصول إلى تنمية متوازنة شاملة[2]. بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- **المساهمة في زيادة الناتج القومي:**

حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن ان توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات بالتالي زيادة الناتج الوطني.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012، 1433هـ، ص63.

[2] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، (الجزائر)، 2008-2011، ص91

- **قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة:**

عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.

- **وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية:**

سواء كانت خامات غير مستثمرة او سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقي رواجا لدى شعوب العالم[1].

- **دورها الإيجابي في تنمية الصادرات:**

تعني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها ان تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة[2].

أما الجزائر فقامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط.

- **تخفيض كلفة العمل:**

تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة انتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسلية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

---

[1] الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **" معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي(الجزائر)، يومي 2013/05/06/05، ص7.

[2] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005، ص 71

- **استخدام الموارد المحلية:**

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف ان طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محمود، فمن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الافراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد صرف الأموال.

- **تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:**

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة افراد المجتمع في التنمية وتساعد في اعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي.

ثانيا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي.

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، واحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي او الإقليمي وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والاشراف، ووضع برامج تنموية ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات المصغرة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، يجعلنا نبين دورها التنموي [1] على الصعيد الاجتماعي من خلال ما يلي:

- **خلق فرص عمل جديدة:**

تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب انفاق مبالغ كبيرة على المرافق

[1] بوسهمين أحمد **" الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة الصغيرة في الجزائر"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة بشار)، 2010، ص218.

العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ونلاحظ أيضا ان هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون انتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يساهم في حل مشكل البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى إعداد الرياديين من رجال الاعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة.

ويزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار وكذا في الدول النامية، لأنها اما تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات الباحثة عن عمل، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمق دور المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي ويكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد لأنها تشكل قاعدة للانطلاق.

- **رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:**

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والاقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الاناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة.

تساعد على تطوير افراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات وذلك بدلا من الاعتماد على الاخرين، حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتناميه، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية اعتماد الموظف على أجر أو راتب، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الافراد وإبعادهم عن الأفكار والركود إلى الوظيفة[1].

- **دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية:**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية الامر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال انعاشها بهذه

[1] منظمة العمل العربية، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت 19-21 /2009/10، ص 22.

المشاريع فضلا عن احتواءها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد ان تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

- **المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الاعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم قدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم[1].

- **الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل:**

بالإضافة إلى استقرار العمل في المؤسسات الصغيرة فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضا للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن وذلك ما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

- **الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية:**

بحيث يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم.

- **الاستثمار في المؤسسات الصغيرة ينمي المبادرات الفردية:**

تسمح المؤسسات الصغيرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتنميتها لأن رجل الاعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة صغيرة، لا بد أن يواجه المخاطر غير المتوقعة مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

- **الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنويع الثقافي في الاقتصاد:**

يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة وهو دورها في تعزيز التنويع الثقافي والحفاظ عليه، فإذا أخذنا مثالا على ذلك (الجالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا ففي شهر رمضان تقوم الجالية بإقامة افراد منها اعمالا صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر لمواد يحتاجها العرب كتحضير حلويات شهر رمضان ومن ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية)[2]

[1] الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-223.

ثالثا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة حيث تجد وبالإضافة إلى الأدوار والاهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي اضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوغي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة امر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات امر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة الوقت الجودة العالية، الابداع، الابتكار، الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الابداع والابتكار[1].

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتقاء بالاقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات من خلال: تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية والتقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب، لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي مرورا بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الابداع والتطوير وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلا للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش[2].

[1] محمد مشري الناصر، مرجع سبق ذكره، ص95

[2] بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 217.

رابعا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد السياسي والثقافي.

إضافة الى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار تلعبها في المجال السياسي والثقافي.

- **الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية:**

إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لا زالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها وذلك نتيجة السيطرة عليها من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى باحتياج هذه الدول المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيات الدول المستعمرة لذلك فإن انشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينتج لنا خبرات وتكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية.

- **استغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية:**

إن الدول والحكومات التي لها نية استغلال طاقات شبانية والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها.

- **المحافظة على التراث الثقافي:**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومد يد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي ومرافقتها.

- **العمل على توفير الامن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد:**

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد كبير في مبادئ الامن الغذائي وكفاية الغذاء لأجل تحقيق القول " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي[1].

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية ولتطويره، إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من العوائق التي تعترض سبيل عملها وتطورها، ورغم ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية وفي تكوين الناتج الداخلي الخام، إلا أنها لم تحظى بعد بالعناية الكافية في معالجة العوائق التي تعترضها، والتي تختلف حسب درجة شدتها وارتباطها بمراحل نمو المؤسسة المختلفة فنجد:

[1] رابح زرقاني، **" أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص105.

أولا–العوائق الإجرائية (الإدارية والقانونية):

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:[1]

1-البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال : يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 05 سنوات.

إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية[2].

2-عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية...الخ.

3-نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية.

4-ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الاعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة ومنهجية لفئة الإطارات.

5-نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحجم الإمكانيات وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأنماط تسيير اقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها.[3]

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول**، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الالفية الثالثة بالجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة(الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28 و29 اكتوبر2014، ص10

[2] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص41.

[3] سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص10

ثانيا: الائتمان

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل أي حصولها على الموارد اللازمة للقيان بالمشروع او تسويق منتجاتها او تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى:

1-البحث عن الاستقلالية المالية:

حيث نجد ان صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية اللازمة باستقلالية اتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا امام حرية اتخاذ القرار ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزي إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه اشتراكا مع أي متعامل أجنبي خارج عن المؤسسة، كما يمكن ان يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).

2-ضعف تكيف المنظومة المالية مع متطلبات المحيط والقضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن اجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمار والشراكة، فان الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

3-غياب ونقص شديد في التمويل طويل الاجل.

4-المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة ومن ثم فان معالجة الملفات خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعان يمن تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.

5-نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.

6-غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.

7-محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة الت يتشجع على التنافس ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض[1].

ثالثا: العوائق المتعلقة بالعقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكية او عقد الايجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل

[1] غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 112.

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة الى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي الى تزايد المضاربة التي تحول دون تنفيد تعهدات الاستثمار[1].

رابعا: التكنولوجيا:

من بين العوائق التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا امرا صعب المنال، حتى إن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

خامسا: غياب ثقافة مؤسسية:

لا ريب ان ما حققته المجتمعات المتقدمة من اتجاهات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات، وجدير بالذكر هنا، ان ادارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وان كنا نلاحظ هنا نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إلى هذا النوع من المؤسسات[2].

سادسا: عوائق مختلفة:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي وسنذكر منها:

1-نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

2-اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي فنجد مثلا ان غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق

[1] صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

[2] شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص139.

بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري.

3- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق وإدارة الاعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.

4-نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية.

5-مشاكل البنية التحتية حيث ما زالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد إلى غاية يومنا هذا في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.

6-غياب المعلومة الحقيقية الاقتصادية والتجارية يتمثل هذا في:

أ-بنك معطيات إحصائية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات.

ب-معطيات عن السوق الوطنية والجهوية والمحلية وحتى الخارجية.

ج-معلومات عن التطبيقات التجارية.

د-ضعف استعمال الانترنت في ميدان عالم الاعمال[1].

سابعا: الصعوبات المرتبطة بالجباية:

بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب العمل.

ثامنا: الصعوبات الجمركية:

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من خارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق الداخلي[2].

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنوي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] فتات فوزي وعمراني عبد النور: **"واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، أفريل 2006، ص40.

خلاصة الفصل الأول

من خلال تحليلنا مجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها، فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها وحسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد، إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها...إلخ..

كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا أنه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والقانونية والصعبات الجمركية ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...إلخ.

الفصل الثاني:
أجهزة المرافقة والدعم في الجزائر ودراسة حالتها

تمهيد

أكدت الدراسات التطبيقية الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد من خلال ما تقدمه من مساهمة في الناتج الداخلي الخام، وتنمية الصادرات بالإضافة إلى استقطابها لليد العاملة المؤهلة.

في هذا السياق وتزامنا مع الإصلاحات التي شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذها منذ انتهاجها اقتصاد السوق أدركت بضرورة الاهتمام بهذه المؤسسات، نظرا للدور المرتقب لهذا القطب الاستثماري في تنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وقد عزز هذا المسعى الحكومي باتخاذ جملة من الإجراءات والمبادرات من الجانب التشريعي والتنظيمي والمالي ترجم بإنشاء هيئات وأجهزة مرافقة وداعمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة...إلخ. وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه تعريف المرافقة وأشكالها، أما المبحث الثاني فقد خصص لمختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر بصفة عامة، كما سنتناول الحديث عن دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقليل نسبة البطالة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لولاية برج بوعريريج.

المبحث الاول: مفهوم المرافقة وأشكالها

تتعلق المرافقة بسيرورة تعمل على نقل شخص ما من حالة لأخرى والتأثير عليه من أجل اتخاذ قرارات، وأيضا مساعدة حاملي الأفكار على تحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية ومن أجل تحديد ادق لطبيعة المرافقة سنقوم بتقديم مفهوم لهذا المصطلح، وتحديد مختلف الأجهزة التي يشملها اعتمادا على تعريف المرافقة.

المطلب الأول: تعريف عملية المرافقة:

هناك مجموعة من التعاريف في جانب المرافقة ومنها:

يعرف (A.Iotowskiالمرافقة: هي محاولة تجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ (المقاول)[1].

وتعرف أيضا بأنها مجموع الخدمات المقدمة من طرف هيئة المرافقة بغض النظر ما إذا كان أنشأ مؤسسته أم ليس بعد، هذه الخدمة تشمل مجالات عدة: المادية، الاستشارية، التكوينية...الخ[2].

المرافقة: هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف إلى دعم منشئ المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الانشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به[3].

ومهنة المرافقة تتبع ثلاثة مراحل وهي:

-استقبال الافراد الذين يرغبون في إنشاء المؤسسة.

-تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد.

-متابعة المؤسسة الفتية لفترة تكون طويلة (حسب طبيعة المرافقين)[4].

---

[1] كمال زيتوني وآخرون، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، جامعة المسيلة، ص3.

[2] دباح ندية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص62.

[3] محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص102.

[4] توفيق خذري، **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة**: دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، ما واقع الفكر المقاولاتي في الجامعة الجزائرية، وماهي ركائزه، جامعة خنشلة ص3.

المطلب الثاني: أهمية المرافقة:

تكمن أهمية خدمة المرافقة المقدمة للمقاول في التغلب على الصعوبات التي قد تواجهه خلال فترة الإعداد لانطلاق مؤسساته الجديدة فغالبا ما يكون للمقاول فكرة أو مشروع غير مكتمل ولكنه يحتاج إلى الدعم الذي تقدمه له المرافقة فيما تتعلق بإعداد مخطط العمل أو إنجاز دراسة للسوق المستهدف كما قد يجعل أيضا كيفية إجراء دراسة مالية مضبوطة يستطيع من خلالها تحديد احتياجاته المالية، شكل التمويل الذي يحتاجه، وأيضا النتائج المتوقعة.

المطلب الثالث: أنماط أجهزة المرافقة:

يمكن أن تأخذ المرافقة أشكال متعددة حسب مصدرها، وطبيعتها ومستوى تدخلها، ومدتها والقطاع الذي تهتم به، ولهذا يمكن حصر أهم الفاعلين في مجال المرافقة في العديد من الهيئات[1].

الدولة والهيئات المحلية:

نجد حاليا أن الدول المتطورة تشهد حركة واسعة للمساعدات المالية، وتنظيم مسابقات، ومنح تسهيلات مختلفة من أجل مساعدة المنشئ. أما في الدول النامية فيبقى هذا الموضوع تقريبا نظريا فقط، وذلك نتيجة لتأخر تطبيق القرارات الوزارية، وغياب استراتيجية عامة تعني بالمؤسسات الصغيرة، والتي قد تظهر في شكل اضطرابات ناتجة عن عدم التكوين الجيد للأعوان المعنيين بالمرافقة.

التنظيمات المالية:

تلعب التنظيمات المالية دورا في هاما فيما يتعلق بالدعم المالي والاستشاري، فهي تساهم في انجاز الملفات المالية والدراسات اللازمة لحاملي المشاريع وأيضا في مجال منح القروض. إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات رأس المال المخاطر، والتي عادة ما تمنح أموالا للمؤسسات الجديدة التي تتميز بقدرة عالية على النمو، رغبة في الحصول على أرباح عالية مستقبلا.

[1] عبد الفتاح بوخمخم وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة** -واقع التجربة الجزائرية-، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد7، العدد3، الأردن، 2011، ص4.

حاضنات المؤسسات:

حسب المجلس الأوروبي فحاضنة المؤسسات هي عبارة عن مكان يلجأ إليه حاملي إنشاء فكرة مؤسسة جديدة، وهدفها هو رفع حظوظ النمو ومعدل بقاء هذه المؤسسات، مما يسهم بشكل كبير في التنمية المحلية وخلق مناصب للعمل، ويأتي في درجة أقل جذب الاهتمام نحو التوجهات التكنولوجية.

ولقد أشارت الجمعية الأمريكية لحاضنات الاعمال إلى مجموعة من الأدوار التي تمارس من طرف هذه الهيئات كما يلي:

-تقديم المساعدات في مجال التنظيم والإدارة خاصة في مرحلة الإنشاء.

-تقديم مساعدات مالية مباشرة والتعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات، وكذا تقديم بعض الخدمات المكتبية المساعدة.

مشتلة المؤسسات:

تعتبر مشتلة المؤسسات أحد أجهزة المرافقة المكملة لدور ومهام الحاضنات. وتعرف على أنها الهيئة التي تهتم باستقبال واستضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع السنوات الأولى) أي بعد إنشائها، وتتكفل المشتلة بأداء ثلاث مهام أساسية:

-أول مهمة تتمثل في مرافقة حامل المشروع.

-والثانية هي مهمة توفير الخدمات الاستشارية.

-أما الأخيرة فتتمثل في استضافة المؤسسة الفتية.

وبذلك تختلف الحاضنة عن المشتلة في كون الأولى تتكفل باستقبال ومرافقة حاملي المشاريع والأفكار عند قيامهم بإنشاء مؤسساتهم، أما الثانية فيتمثل دورها في استضافة المؤسسات التي أنشأت حديثا وتزويدها بخدمات ملحقة.

نزل المؤسسات:

قد تصل مهلة إنشاء مؤسسة واستقرارها الفعلي خمسة عشر سنة، لهذا تقوم المشتلة باستعمال طريقة الايجار المؤقت (عادة خلال كل 23 شهر) حتى تتجنب خطر بيع أو التصرف في المحلات من طرف المؤسسات التي

تم استضافتها، لهذا جاء نزل المؤسسات الذي يقوم بإمضاء عقد إيجار عادي (عادة لفترة 48 شهر) مع المؤسسة التي تخرج من المشتلة مع متابعة مرافقتها.

كما يوجد نمط آخر من أجهزة المرافقة والشبيه للمشاتل يعرف بمراكز الأعمال التي تعبر عن مراكز لتوطين المؤسسات الجديدة، وتمنح خدمات مختلفة مثل الهاتف والفاكس...إلخ، إضافة إلى توفير أماكن جديدة لإقامة مؤسسات جديدة، وتختلف هذه المراكز عن المشاتل في كون هدفها الأساسي هو الربح، وتتطلب بذلك تسديد إيجار معتبر من قبل المؤسسات المستضافة، يتناسب وهذه الأماكن.

المنظمات غير الحكومية:

تعرف المنظمات غير الحكومية على أنها "علاقات تجمع بين فاعلين غير تابعين للحكومات"، وتهدف هذه المنظمات أساسا إلى تحقيق التنمية.

أما المنظمات غير الحكومية الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة فتعرف على أنها تنظيم مسجل رسميا ومعرّف بوضوح يجمع فئة من الأفراد أو الجمعيات العمومية، والتي:

-ليس لها عقد تأسيسي على أنها هيكل حكومي رسمي.

-هدف الربح المادي.

-تدفع بكل جهودها من أجل تنمية القطاع الخاص، وروح المبادرة.

-تسهم في تحويل التكنولوجيا والتجديد من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدول التي هي في إطار الاقتصاد الانتقالي، وإلى دول العالم الثالث.

الإفراق: ((Essaimage

يعتبر الإفراق أحد الاشكال الجديدة التي بدأت تأخذ موقعها في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة، إذ يتمثل في قيام مؤسسة ما بدفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومنحهم مساعدات مالية ودعم إمدادي، إضافة إلى متابعة المؤسسة الجديدة، مع الحق في الرجوع إلى الوظيفة في حالة الفشل.

الامتياز التجاري:

يعبر الامتياز التجاري عن إمكانية قيام صاحب المشروع بإنشاء مؤسسة تنشط في قطاع ما، من خلال الاستفادة من قوة مؤسسة قديمة، حيث يستفيد أساسا من علامة تجارية جد معروفة لدى الزبائن وأيضا لدى البنوك، ومن كل الآثار الإيجابية الناتجة عن هذا النوع من العقود (الشهرة، والسعر، وأثر التعاضد، والتجديد، والمهارات، والمساعدة التقنية...). إضافة إلى الحصول على الحماية من المنافسة في منطقة تواجد المؤسسة الجديدة[1].

المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودراسة حالة على مستوى ولاية برج بوعريريج

المطلب الأول: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بادرت الجزائر إلى إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أسست العديد من الهيئات المدعمة لها.

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استمرت الجزائر في سياساتها المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة عند ملاحظة بروز القطاع الصناعي الخاص الذي دخل متعامليه، بقوة وشجاعة لعدة فروع نشاط رغم الضغوط المختلفة المعاشة على مستوى المؤسسات ومحيطها ومن هنا خطت الجزائر خطوة تتمثل في إنشاء هيئة عليا تشرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بذلك أفردت الحكومة الجزائرية قطاعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة خاصة بها، حيث كانت في 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 ومهامها تتمثل فيما يلي[2]:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا النوع من القطاع.

[1] عبد الفتاح بوخمخم وصندرة سايبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 5،6.
[2] مرسوم تنفيذي رقم 2000-190 مؤرخ في 11 جويلية 2000.

- تبني سياسة لترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها والرفع من تنافسيتها

كما تساهم هذه الوزارة وبشكل فعال في توجيه وتأطير ومراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار أنشئت عدة هيئات متخصصة منها:

1. **مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم وتسيير ظروف انطلاق المؤسسات وذلك من خلال مجالات الإيواء بما ينطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها لمدة محدودة[1]، وهي كذلك مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2].

أنشأت طبقا لنص المادة 12 من القانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ويمكن أن تأخذ أحد الاشكال التالية[3]:

- **المحضنة:**

هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الخدمات، ويجب أن نشير إلى أن نظام المحاضن يعتبر نظاما حديثا نسبيا، فالمؤسسة تكون بحاجة ماسة إلى حضانة من قبل مؤسسة حاضنة توفر لها مقومات الانطلاق لتفادي فشلها المبكر.

فالجزائر، ونظرا لنقص الخبرة والتكنولوجيا في مؤسساتها خاصة في بداية نشأتها نص القانون 18/01 لسنة 2001 على المشاتل، وندرك تماما أن الحاضنة هي التي تساند المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تصبح مشتلة وتجدر الإشارة أن المشرع الجزائري حذا في ذلك حذو المشرع الفرنسي الذي اعتمد على مشاتل وأناط بها دور المحاضن أيضا.

[1] سارة حليمي، **حاضنات الأعمال التقنية كأداة لدعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي: المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص4.

[2] عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص31.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 78/03 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المؤرخ في 2003/02/25 ج.ر، العدد 19 الصادر في 2003.

- **ورشة الربط:** عبارة عن هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية من حيث توجيههم بشكل عام، وتقديم لهم معلومات إدارية حول إنشاء المؤسسات، الموقع، .....إلخ.
- **نزل المؤسسات:** عبارة عن هيكل دعم بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث والتطوير.

تسعى هذه الأشكال الثلاثة من المشاتل لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير أشكال تآزر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم المنشئ المرافقة من قبل هذه المشاتل.
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

وفي إطار أهدافها المحددة تتكلف هذه المشاتل بالوظائف التالية:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار، تسهر المشتلة على تسيير هذه المحلات.
- تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة منها استهلاك الكهرباء والغاز والماء.
- تقديم إرشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها، وزيادة على وظيفة الاستشارة في

الميدان القانوني والمالي والمحاسبي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما في تقنيات التسيير[1].

وتم تجسيد هذه المشاتل على أرض الواقع، حيث تم إنشاء 14 مشتلة تعمل في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع[2].

2. **مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 وذلك طبقا لأحكام المادة 13 عن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع[3].

تعريفها:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقديم إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم، وأنشأت تطبيقا للمادة 13 من القانون 18/01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحددت الطبيعة القانونية لهذه المراكز ومهامها بالمرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25.

أهدافها:

- وضع شباك يتكلف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين.
- تطوير ثقافة المقاولة.
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة الوصية.
- تشجيع وتطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.

---

[1] دباح نادية، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] مسوس مغنية وبلغنو سمية، **ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006، ص 96.

[3] الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي دراسة على عينة من الطلبة جامعة الجلفة**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن شهادة الدكتورة، منشورة، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، سنة 2015/2014، ص 77.

- مرافقة المؤسسات وحاملي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم، وخلق جو التبادل والاتصال بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والدولي.
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

مهامها:

تتولى مراكز التسهيل أداء المهام التالية:

- مساعدة المنشئين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء القيام بتنفيذ الإجراءات الإدارية.
- مرافقة أصحاب المشاريع والمبادرين في ميدان التكوين والتسيير.
- دراسة الملفات الي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
- إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسع مجال نشاطها.
- مساعدة المقاول على هيكلة استثماراته على أحسن وجه[2].

ثانيا: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تدعيما لما تقوم به الوزارة الوصية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المنبثقة عنها تم أيضا إنشاء مجموعة متخصصة من الهيئات الحكومية الكفيلة بأداء أدوار في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ونذكر من بين هذه الهيئات مايلي:

[1] مرسوم تنفيذي رقم 79/03 المتضمن الطبيعة لمراكز التسهيل ومهامها وتنظيمها المؤرخ في 2003/02/25، ج.ر، العدد13 الصادر في 2003.
[2] صندرة سايبي، **محاضرات في إنشاء المؤسسة**، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، سنة 2015/2014.

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

نشأتها:

بمقتضى الامر الرئاسي رقم 01.03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت ANDI لتحل محل APSI (وكالة ترقية ومتابعة ودعم الاستثمار) في 20 أوت 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين الأجانب وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين.

اتصفت سنة 2003 بفترة خاصة فيما يخص نقص التشغيل للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى الوطني، وكذلك كانت هذه الوكالة وسيلة لتشجيع الاستثمارات ومتابعة المستثمرين.

اهتمت نشاطات هذه الوكالة بالخصوص بمتابعة تطبيق الإطار الشرعي لتشجيع الاستثمار تشخيص اللامركزية فيما يخص تسيير الاستثمارات على مستوى الشباك الوحيد.

في الواقع في نهاية 2003، 6 شبابيك لا مركزية في عدة مناطق غطت التراب الوطني، وسمحت للمستثمرين بدراسة ملفاتهم في ظروف أحسن مقارنة مع السنوات السابقة.

أنشأت وكالة ترقية ودعم الاستثمار كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1993، حيث نصت في المادة 7 منه على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتؤسس في شكل شباك وحيد يضم كل الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشاريع، وذلك من أجل التقليص في آجال الإجراءات الإدارية، وذلك دون تجاوز الحد الأقصى وهو 60 يوما.

وتقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمار بترقية الاستثمار ومتابعة إنجازه وتقديم الاستثمارات وتتم هذه المهمة عن طريق إنشاء شباك وحيد، نصت على هذه الوظيفة الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون ترقية الاستثمار عندما قضت على أنه " تؤسس الوكالة الوطنية في شكل شباك وحيد يضم الإدارات المعنية بالاستثمار". لم يمر وقت طويل حتى تبينت النتائج الضعيفة التي حققتها هذه الوكالة بسبب مركزية الشباك الوحيد لها ومحدودية هيئات على تقديم الدعم اللازم للمستثمرين وبقي المستثمر دائما يعاني من بيروقراطية الإدارة ففي مرحلة إنشاء المشروع يكابد المستثمر عبء هذا الجهاز المتسم بتباطئ الإجراءات نقص الاعلام ونقص تكوين الموظفين، وهذا ما دفع

بالسلطات الجزائرية وتزامنا مع التطور الاقتصادي الذي شهدته الجزائر إلى إصدار قانون جديد خاص بالاستثمار، ومن أهم ما نص عليه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (APSI).

تجاوزا للصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية وتشجيعا لجلب الاستثمارات الوطنية قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار((APSIالتي تهتم بتطوير الاستثمار ومتابعة عملياته وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع، وكان ذلك خلال سنة2001 بموجب الامر رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار.

مهامها:

تعتبر الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف أساسا إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازم لإقامة المشاريع إذ حددتها بـــ 30 يوما بدلا من 60 يوما في وكالة ترقية الاستثمار وحددت المادة 21 من الامر رقم 03/01 مهامها:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- الاستقبال والاعلام والتوجيه والمساعدة لأصحاب المشاريع الوطنية والأجنبية.
- العمل على تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع وتجسيد الشباك الموحد اللامركزي الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- تقديم الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار[1].

[1] عمران عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص 42-46.

الجدول رقم(2-1): يوضح عدد المشاريع المعلنة حسب قطاع النشاط ومناصب الشغل المستحدثة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

قطاع النشاط / السنوات		النقل	الاشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	المجموع
2018	عدد المشاريع	3	927	2291	255	299	123	226	4124
	مناصب الشغل	132	12300	91722	7377	17407	4814	9292	143044
2019	عدد المشاريع	43	780	1524	269	176	89	148	3029
	مناصب الشغل	640	7940	49698	5463	8151	2923	2574	77389

Source : bulletin d'information statistique de PME, avril 2019, n36.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خلال سنة 2018 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 4124 بينما تم استحداث 143044 منصب شغل، أما في سنة 2019 فقد بلغ عدد المشاريع 3029 وتم استحداث 77389 منصب شغل، وهذا راجع إلى التحفيزات المقدمة من طرف الدولة الجزائرية لدعم هذا القطاع.

4.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM

نشأتها:

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

مهامها:

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح قروض بدون مكافأة.

[1] محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص161.

- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم[1].

أشكالها:

ويعمل على إدارة الوكالة لتسيير القرض المصغر كل من:

مجلس التوجيه:

ويضم مجموعة من الممثلين عن الهيئات والوزارات التي لها علاقة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المدير العام:

يعين المدير بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل.

لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 03 أعضاء يعينهم مجلس التوجيه، يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش حيث يسمح ببروز نشاطات اقتصادية صغيرة (التشغيل الذاتي والحرف المنزلية خاصة النسوية منها) وبالتالي يحارب روح الاتكال والبحث عن الوظيفة.

يرتكز القرض المصغر على الاعتماد على النفس وتنمية روح المقاولة، حيث يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون أساسا في القطاع غير الرسمي، وتجدر الإشارة أنه رغم استحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في سنة 2004 ولكن لم يشرع في منح القروض الأولى إلا في شهر ماي 2005، وهذا لسبب عدم توفير آليات تطبيق مهامها وتنسيقها مع البنوك العمومية[2].

[1] الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المؤرخ في 2004/01/22، ج.ر، العدد6.

الجدول رقم(2–2):يوضح القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف ENGEM من سنة 2005 إلى غاية 2019/12/31.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة (دج)	النسبة %
الزراعة	125301	8437926881	13.62%
الصناعة	364837	18172615893	%39.66
الاشغال العمومية	79897	6803178174	8.68%
الخدمات	182806	16756968152	%19.87
الحرف	161857	9309463337	17.59%
التجارة	4404	1097870769	0.48 %
الصيد	883	115842560	0.10 %
المجموع	**919985**	**60693865765.93**	**100 %**

Source : bulletin d'information statistique de PME, avril 2019 ,n36

من معطيات خلال الجدول نلاحظ أنه تم منح 919985 قرض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بينما قدرت المبالغ الممنوحة بـــ 60693865765.93 دج وهذا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2019/12/31 وهذا راجع إلى حرص الدولة الجزائرية على دعم هذا النوع من المؤسسات.

الجدول رقم(2-3): يوضح القروض الممنوحة حسب نوع التمويل وعدد مناصب الشغل المستحدثة من سنة 2005 إلى غاية 2019/12/31.

نوع التمويل	عدد القروض	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة
تمويل شراء المواد الأولية	832247	90.46%	1219080
التمويل الثلاثي	87738	9.54 %	133090
المجموع	**919985**	**100 %**	**1352170**

Source : bulletin d'information statistique de PME, avril 2019 ,n36

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لشراء المواد الأولية بلغ 832247 بنسبة قدرت بـــ 90.46%، وهذا راجع إلى إقبال الشباب على هذا النوع من القروض لشراء المواد الأولية المتعلقة بالصناعات التقليدية من لوازم الخياطة وغيرها كما أن هذا النوع من القروض يشجع كثيرا النساء القاطنات في البيت، بينما بلغ التمويل الثلاثي الخاص بإنشاء المشاريع 87738 بنسبة قدرت بـــ 9.54. %، أما مناصب الشغل المستحدثة فقد بلغت 1352170 وهو عدد معتبر ساهم في التقليل من البطالة لدى الشباب وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2019/12/31.

5.الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDIPME

تعريفها:

هي مؤسسة عمومية تشرف على تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات بهدف تحسين قدرتها التنافسية[1].

مهامها:

تتمثل مهامها فيما يلي:

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية ومدى نجاعة البرامج القطاعية لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع واستغلال المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تذليل العقبات التي تقف أمام تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعطائها المكانة الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني تحسبا لتأثيرات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[2].

6.صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : FGAR

نصت عليه المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به، لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، وأنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في 2002/07/11 وهذا الصندوق يعتبر مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وانطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14مارس 2004، يشترط في المؤسسات التي تستفيد من ضمانات هذا الصندوق أن توفر على معايير الأهلية للاستفادة من القروض البنكية ونسبة ضمان يمكن أن تصل إلى حوالي 70% ويضمن هذا الصندوق نوعين من القروض تتمثل في قروض الاستثمار وكذلك قروض الاستغلال ويقدم خدماته فقط للمؤسسات المنخرطة فيه والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض وخلال فترة

[1] منشورات مديرية التنمية الصناعية وتطوير الاستثمار، 2014، ص5.
[2] مرسوم رئاسي رقم 134/04 المتضمن صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2004/04/19، ج.ر، عدد 27، الصادر في 2004.

القرض[1]. وينشط الصندوق في جميع انحاء الوطن من خلال المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لديها في كل واحدة من يمثلها، والجدول التالي يمثل الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها ما بين سنة 2004 و2019 من طرف FGAR

الجدول رقم(2-4): يوضح الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها أفريل 2004 إلى ديسمبر 2019

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	2845	1472
التكلفة الاجمالية للمشروع(دج)	311490674494	102944032006
مبلغ الاعتمادات المطلوبة(دج)	197678887229	68492230631
متوسط معدل التمويل المطلوب%	63 %	67 %
مبلغ الضمانات الممنوحة(دج)	90173345044	36798077461
متوسط معدل الضمان الممنوح	46 %	54 %
متوسط مبلغ الضمان(دج)	31695376	24998694
عدد الوظائف التي سيتم إنشاءها	843263	39378
الاستثمار لكل وظيفة	3696648	2614252
الائتمان لكل وظيفة	2345975	1739353
الضمان لكل وظيفة	1070142	934483

Source : bulletin d'information statistique de PME, avril 2019, n36.

[1] مرسوم رئاسي رقم 134/04 مؤرخ في 2004/04/19 يتضمن قانون أساسي لضمان القروض، ج.ر، العدد 27، مؤرخ في 2004/04/19.

7. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :CNAC

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 الصادر بتاريخ 1994/05/26 والمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1999/07/06 والذي أنشئ أساسا للحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية التسريح الجماعي للعمال وهذا إثر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والذي يتكفل بتعويض العمال المسرحين، لكن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتضاعف عدد العمال البطالين تم تعديل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01/04 المؤرخ في 2004/01/03 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1999/07/06.

إذ تم تكييف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمساهمة في تمويل إحداث المؤسسات الصغيرة من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 سنة و50 سنة ويهدف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 – 50 سنة إلى ضمان القروض المتحصلة من طرف هذه الشريحة من البطالين وفي حدود 70% من قيمة الديون المستحقة على أصحاب المشاريع في حالة عدم قدرتها على التسديد. بهذا يكون المشرع الجزائري قد قلل من تلك المشكلات المتعلقة بالضمانات المشروطة من طرف البنوك والتي غالبا لا تكون متوفرة عند هؤلاء البطالين الذين هم من فئات اجتماعية متوسطة إذا لم نقل فقيرة[1].

ومن المهام التي يقوم بها الصندوق الوطني ما يلي:

- إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث الشغل (C.R.Eوالتي تعمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل من جديد وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية.
- دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر (C.ATIحيث يهدف إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني من خلال القيام بمرافقة المقاولين.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 01/04 مؤرخ في 2004/1/3، متمم المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ج.ر، عدد 3 الصادر بتاريخ 2004/1/11.

- التكوين التحويلي الذي يهدف إلى اكتساب مؤهلات وقدرات جديدة البطالين من خلال القيام بدورات تكوينية.
- مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ومشاكل[1].

الجدول رقم(2-5): يوضح المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط وحسب الجنس ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 2019/12/31.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	نسبة النساء	مناصب الشغل المستحدثة	إجمالي التمويل (مليون دج)
الزراعة	23144	11.1 %	55436	95134.47
الحرف	14383	22.6 %	37533	47073.70
الأشغال العمومية	8589	2.5 %	27486	34966.91
الكمياء	347	5.2 %	1174	2446.42
الصناعة	11767	21.9 %	34205	54440.93
أعمال الصيانة	898	2.3 %	2179	2743.92
الصيد	490	0.4 %	1755	3391.65
أعمال حرة	1228	47.7 %	2670	5219.05
الخدمات	31348	17.2 %	66497	112423.75
النقل	44	0 %	87	165.54
المجموع	**150278**	**10.3 %**	**317194**	**505241.25**

Source : bulletin d'information statistique de PME, avril 2019, n36.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قام بتمويل 150278 مؤسسة صغيرة ومتوسطة شملت عدة قطاعات: الزراعة، الصناعة، الحرف، الكمياء، أعمال الصيانة، الصيد، الخدمات، أعمال

[1] الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص81.

حرة، النقل، وهذه الجهود التي قدمتها الدولة الجزائرية بهدف تحفيز وتنويع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لدعم مختلف فروع النشاطات، بالمقابل تم استحداث 317194 منصب شغل وهذ خلال سنة 2019، بينما بلغت نسبة النساء 10.3 % من مجموع المشاريع الممولة.

8.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد الهياكل المرافقة التي تساهم في دعم إنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة[1]، وأنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96–196 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، حيث نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة، ودفعهم إلى عالم الشغل، تعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، من أجل دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الحكومة، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة، ويمكن إنشاء فرع جهوي، أو محلي بناءا على قرار مجلسها التوجيهي[2].

مهامها:

استنادا إلى نص المرسوم الرئاسي رقم 234/96 المؤرخ في 02جويلة 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وهي وكالة وطنية ذات طابع خاص تعمل تحت سلطة رئيس الحكومة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، وتعمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.

وللمديرية العامة العديد من الوكالات المحلية، لذا يمكن تلخيص أهم المهام التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيما يلي:

- تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشبا في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة.

[1] محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص154.
[2] منشورات ومطبوعات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ص4.

- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.
- تقديم الدعم المعلوماتي في الميادين الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيم لأصحاب المشاريع.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار تمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
- تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريجية لأصحاب المشاريع لتكوينهم في مجال التسيير والتنظيم الإداري[1].

[1] مرسوم تنفيذي رقم 279/93 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996 يحدد شروط الإعانة المقدمة لشباب صاحب المشروع، ج.ر، عدد 52 الصادر بتاريخ 1996/9/11.

الجدول رقم(2–6): يوضح المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2019/12/31.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة
الزراعة	58141	15 %	137498
الحرف	43130	11 %	126514
الأشغال العمومية	34889	9 %	101121
الكمياء	560	-	2057
الصناعة	27352	7 %	78721
أعمال الصيانة	10573	3 %	24350
الصيد	1131	0.29 %	5549
أعمال حرة	11917	3 %	26714
الخدمات	108561	28 %	252806
النقل	88912	23.2 %	164067
المجموع	**385166**	**100 %**	**919397**

Source : bulletin d'information statistique de PME, avril 2019, n36.

من الجدول نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت في إنشاء 385166 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهذا منذ نشأتها إلى غاية 2019/12/31، وهذا العدد معتبر جدا ساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وخلق استثمار بديل خارج قطاع المحروقات مرتكزا على القطاعات التالية: الزراعة، الحرف، الاشغال العمومية، الكمياء، الصناعة، أعمال الصيانة، الصيد، أعمال حرة، الخدمات، النقل، وما يميز هذه

المشاريع المنشاة بمرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنها متمركزة بصفة كبيرة في قطاع الخدمات بـــ 108561 مؤسسة ليليها قطاع النقل وقطاع الزراعة بـــ 88912 و58141 مشروع على التوالي، بينما تم استحداث 919397 منصب شغل وهذا من خلال مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم(2-7): يوضح توبع المشاريع حسب قطاع النشاط وحسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2019/12/31.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	نسبة النساء
الزراعة	58141	55441	2700	5 %
الحرف	43130	35793	7337	17 %
الأشغال العمومية	34889	34069	820	2 %
الكمياء	560	535	25	4 %
الصناعة	27352	23348	4004	15 %
أعمال الصيانة	10573	10396	177	2 %
الصيد	1131	1115	16	1 %
أعمال حرة	11917	6439	5478	46 %
الخدمات	108561	90550	18011	17 %
النقل	88912	87333	1579	7 %
المجموع	**385166**	**345019**	**40147**	**10 %**

Source : bulletin d'information statistique de PME, avril 2019, n36.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المشاريع المنشأة من طرف النساء والممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمثل 10 % من إجمالي المشاريع، وتعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة النساء من جهة، ونسبة المتخرجين من النساء من جهة أخرى والتي تفوق نسبة الذكور.

المطلب الثاني: دراسة حالة CNAC، ANSEJ، ENGEM على مستوى ولاية برج بوعريريج

أولا: دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة –CNAC-في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم(2-8): يوضح الملفات المودعة و الملفات المؤهلة لدى CNAC فرع برج بوعريريج

قطاع النشاط / السنـــــــوات		النقل	الصناعة	الخدمات	الأشغال العمومية	الزراعة	المجموع
2011	الملفات المودعة	1294	397	662	89	308	2750
	الملفات المؤهلة	513	105	216	84	77	995
2012	الملفات المودعة	0	151	325	17	115	608
	الملفات المؤهلة	82	48	154	31	26	341
2013	الملفات المودعة	0	176	508	52	256	992
	الملفات المؤهلة	12	35	157	36	50	290
2014	الملفات المودعة	0	131	381	85	342	939
	الملفات المؤهلة	0	29	124	37	174	364
2015	الملفات المودعة	0	52	169	29	195	445
	الملفات المؤهلة	0	10	64	12	88	174
2016	الملفات المودعة	0	10	45	6	46	107
	الملفات المؤهلة	0	3	13	1	26	43
2017	الملفات المودعة	0	11	17	2	6	36
	الملفات المؤهلة	0	1	4	1	2	8
2018	الملفات المودعة	0	11	14	4	32	61
	الملفات المؤهلة	0	0	6	1	14	21
2019	الملفات المودعة	0	33	36	4	52	125
	الملفات المؤهلة	0	5	5	1	16	27
2020	الملفات المودعة	0	26	61	2	20	109
	الملفات المؤهلة	0	8	38	0	8	54

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات CNAC فرع برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تراجع واضح في عدد الملفات المودعة لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حيث بلغت 2750 ملف سنة2011 لتنخفض إلى 109 ملف سنة 2020 وهو عدد ضئيل جدا مقارنة بالسنوات الأولى لفترة الدراسة، وهذا راجع إلى تجميد دعم مشاريع النقل منذ سنة 2012 الذي كان يمثل نسبة 47.05 % من مجموع الملفات المودعة، كما يتبين من الجدول أن عدد الملفات المقبولة قد بلغت ذروتها خلال سنة 2012 حيث تم قبول 341 ملف من أصل 608 بنسبة قدرت بـــ 56.08 %.

الجدول رقم(2-9): يوضح تطور المشارع الممولة حسب قطاع النشاط و مناصب الشغل المستحدثة من سنة 2011 الى غاية 2020

قطاع النشاط / السنوات		النقل	الصناعة	الخدمات	الأشغال العمومية	الزراعة	المجموع	النسبة
2011	المشاريع الممولة	209	22	50	10	22	313	87.11
	مناصب الشغل المستحدثة	414	95	127	38	54	728	
2012	المشاريع الممولة	379	96	190	71	76	812	79.30
	مناصب الشغل المستحدثة	621	252	355	189	139	1556	
2013	المشاريع الممولة	115	58	190	46	28	437	57.16
	مناصب الشغل المستحدثة	161	145	361	95	54	816	
2014	المشاريع الممولة	12	55	269	70	87	483	32.18
	مناصب الشغل المستحدثة	16	150	583	181	163	1093	
2015	المشاريع الممولة	1	56	153	29	53	292	07.11
	مناصب الشغل المستحدثة	1	136	333	64	99	633	
2016	المشاريع الممولة	0	14	54	7	69	144	46.5
	مناصب الشغل المستحدثة	0	32	117	16	121	286	

2017	المشاريع الممولة	0	3	12	2	18	35	32.1
	مناصب الشغل المستحدثة	0	6	25	4	33	68	
2018	المشاريع الممولة	0	12	12	2	18	37	40.1
	مناصب الشغل المستحدثة	O	26	23	16	12	77	
2019	المشاريع الممولة	0	15	13	2	13	43	63.1
	مناصب الشغل المستحدثة	0	52	29	5	17	103	
2020	المشاريع الممولة	0	7	14	0	20	41	55.1
	مناصب الشغل المستحدثة	0	21	18	0	27	66	
المجموع الإجمالي للمشاريع الممولة		**716**	**338**	**941**	**241**	**395**	**2637**	**%100**
المجموع الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة							**5426**	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات CNAC فرع برج بوعريريج

من خلال معطيات الجدول أعلاه الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط و مناصب الشغل المستحدثة لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فإننا نلاحظ أن هناك تذبذب ملحوظ في عدد المشاريع الممولة خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2011 بلغ عدد المؤسسات 313 مؤسسة بنسبة قدرت بـــ 11.87 % ،و قد بلغت ذروتها خلال سنة 2012 حيث ارتفع عدد المؤسسات إلى 812 بنسبة قدرت بـــ 30.79 % و ترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى البحبوحة المالية التي شهدتها الدولة الجزائرية نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار البترول ، و كذلك الصراعات والوضع السياسي الذي شهدته الدول العربية أو ما يعرف بالربيع العربي و لهذا حاولت السلطات الجزائرية تلبية مطالب الفئات البطالة التي أغلبها الشباب، فقامت بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التسهيلات و تقديم الدعم المالي لأصحاب المشاريع. وبعد سنة 2012 بدأ عدد المؤسسات بالتراجع لينخفض إلى 292 مؤسسة بنسبة 11.07 % من مجموع المشاريع الممولة سنة 2015.

وقد سجل عدد المؤسسات الممولة بعد سنة 2015 أسوأ انخفاض لها، ففي سنة 2016 بلغ عدد المؤسسات الممولة 144 مؤسسة بنسبة قدرت بـــ 5.46 % لتواصل وتيرتها المتنازلة لتنخفض إلى 41 مؤسسة بنسبة 1.55 % سنة، ويرجع هذا الانخفاض الكبير والملحوظ بعد سنة 2015 إلى السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية بسبب تدهور أسعار النفط، إضافة إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في السنوات الأخيرة.

وبخصوص توفير مناصب الشغل فنلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أنه تم خلق مناصب شغل معتبرة قدرت بـــ 5426 منصب، كما أن هناك علاقة طردية بين عدد المؤسسات الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة، ففي سنة2012 تم تسجيل 1556 منصب شغل وهو أعلى رقم خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع عدد المشاريع المولة، وبعد هذه السنة بدأ عدد مناصب الشغل بالتراجع مع تقلص عدد المؤسسات المستفيدة من دعم الصندوق ليصل إلى 66 منصب سنة 2020.

كما يبين الجدول أيضا توزيع عدد المؤسسات الممولة حسب مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي حيث نلاحظ أن معظم المؤسسات الممولة تتمركز في قطاعي الخدمات و النقل بنسبة 35.68 % و 27.15 % على التوالي و يرجع ارتفاع إقبال الشباب على الاستثمار في هذين القطاعين كونهما يعتبران من القطاعات المريحة التي لا تتطلب مجهودا كبيرا و في نفس الوقت تعتبر مربحة ،كما نلاحظ أيضا أن قطاعي الصناعة و الزراعة لم يحظيا بالاهتمام اللازم من قبل المستثمرين الشباب رغم أنها قطاعات لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و مولدة للقيمة المضافة .

كما نلاحظ أيضا بعد سنة 2015 تغيرا في توزيع المشاريع الممولة بين مختلف القطاعات ، حيث أصبح القطاع الزراعي في سنة 2016 يمثل 47.92 % من مجموع المشاريع الممولة بعد أن كان يمثل في سنة 2011 ،2012، 2013 نسبة 7.02 % ،9.35% ،6.40 % على التوالي ، و لا يزال هذا القطاع يستحوذ على هذه النسبة تقريبا إلى غاية 2020 حيث قدرت بـــ 48.78 % من مجموع المشاريع المستفيدة ، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى عناية الدولة بهذا القطاع من خلال منح مجموعة من الامتيازات و التحفيزات و التسهيلات من أجل النهوض به ،كونه يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، و يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى تجميد دعم قطاع النقل سنة 2014.

الجدول رقم (2-10):يوضح المشاريع الممولة حسب الجنس لدى CNAC فرع برج بوعريريج

قطاع النشاط / السنوات		النقل	الصناعة	الخدمات	الأشغال العمومية	الزراعة	المجموع
2011	ذكر	207	17	42	10	22	**298**
	أنثى	2	5	8	0	0	**15**
2012	ذكر	375	81	163	70	71	**760**
	أنثى	4	15	27	1	5	**52**
2013	ذكر	115	49	160	45	24	**393**
	أنثى	0	9	30	1	4	**44**
2014	ذكر	12	46	225	69	78	**430**
	أنثى	0	9	34	1	9	**53**
2015	ذكر	1	50	126	29	46	**252**
	أنثى	0	6	27	0	7	**40**
2016	ذكر	0	14	45	7	63	**129**
	أنثى	0	0	9	0	6	**15**
2017	ذكر	0	3	6	2	16	**27**
	أنثى	0	0	6	0	2	**8**
2018	ذكر	0	7	8	4	8	**27**
	أنثى	0	5	4	0	1	**10**
2019	ذكر	0	14	8	2	11	**35**
	أنثى	0	1	5	0	2	**8**
2020	ذكر	0	7	12	0	19	**38**
	أنثى	0	0	2	0	1	**3**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات CNAC فرع برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحسنا في إقبال الفئة النسوية في إنشاء مشاريع خلال فترة الدراسة، خاصة سنة 2018 حيث أصبحت تمثل نسبة 27.02 % بعد أن كانت في سنة 2011 تمثل فقط نسبة 4.79 % من

مجموع المشاريع ، كما يتبين من الجدول أن القطاعات التي تحظى باهتمام النساء أكثر من القطاعات الأخرى هو الخدمات و الصناعة التقليدية.

الجدول رقم(2-11): يوضح توزيع المشاريع الممولة حسب البلديات لدى CNAC فرع برج بوعريريج

العدد	البلديات	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
01	برج بوعريريج	1098	64.41 %
02	رأس الوادي	179	78.6 %
03	مجانة	131	96.4 %
04	برج الغدير	122	62.4 %
05	اليشير	110	17.4 %
06	الحمادية	90	41.3 %
07	حسناوة	79	3 %
08	العناصر	74	81.2 %
09	منصورة	74	81.2 %
10	خليل	72	73.2 %
12	أولاد دحمان	62	35.2 %
13	بليمور	51	93.1 %
14	المهير	49	85.1 %
15	عين تسرة	42	59.1 %
16	العش	39	47.1 %
17	بئر قاصد علي	34	28.1 %
18	سيدي امبارك	30	13.1 %
19	غيلاسة	29	09.1 %
20	القصور	28	06.1 %
21	بن داود	28	06.1 %

22	عين تاغروت	25	94.0 %
23	برج زمورة	25	94.0 %
24	الرابطة	23	87.0 %
25	تكستار	22	83.0 %
26	تسامرت	21	79.0 %
27	أولاد براهم	19	72.0 %
28	ثنية النصر	18	68.0 %
29	الجعافرة	15	56.0 %
30	القلة	13	49.0 %
31	الماين	13	49.0 %
32	أولاد سيدي ابراهيم	9	34.0 %
33	حرازة	5	18.0 %
34	تقلعيت	5	18.0 %
35	تفرق	3	11.0 %
المـــــجمـــــوع		**2637**	**100 %**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات cnac فرع برج بوعريريج

من خلال معطيات الجدول أعلاه الذي يوضح توزيع المشاريع الممولة المقدرة بـــ 2637 على بلديات الولاية فإننا نلاحظ أن بلدية برج بوعريريج قد حققت أكبر عدد من المؤسسات الممولة حيث بلغت 1098 مشروع بنسبة قدرت بـــ 41.64% من مجموع المشاريع، ويرجع هذا إلى ارتفاع عدد السكان من جهة والبيئة والثقافة الاستثمارية لدى الشباب من جهة أخرى، كما سجلت كل من بلدية رأس الوادي ومجانة وبرج الغدير واليشير عدد مقبول من المؤسسات مقارنة بباقي بلديات الولاية.

ثانيا: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج

الجدول رقم(2-12) يوضح عدد الملفات المودعة والملفات المقبولة لدى ANGEM

نوع القرض	قرض أقل من 100000		قرض أقل من 1000000	
السنوات	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات المودعة	الملفات المقبولة
2011	7322	3370	239	243
2012	5846	5075	274	240
2013	534	2356	699	455
2014	1356	1750	516	560
2015	1157	698	721	390
2016	214	420	112	170
2017	326	315	98	85
2018	623	423	174	185
2019	192	487	67	416
2020	471	398	386	282
المجموع	**18041**	**15292**	**3286**	**3026**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات ANGEM فرع بوعريريج

يتبين من خلال الجدول أعلاه انه قد تم إيداع ما يعادل 21327 ملف مشروع مصغر خلال الفترة 2011-2020 على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية برج بوعريريج تم قبول ما نسبته 85.90% من مجموع الملفات المودعة للمشاريع المصغرة أي ما يعادل 18318 مشروع، كما نلاحظ أيضا ان الملفات المودعة للاستفادة من القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية تمثل نسبة 84.59% من مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة، بينما الملفات المودعة لإنشاء المشروع لا تتعدى 15% وهذا يعود الى ان المستفيدين اكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من اجل الحصول على مواد أولية كالنسيج و لوازم الخياطة و غيرها للقيام بنشاطاتهم و تفسير ذلك أيضا ان النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية المتعلقة بالصناعات التقليدية، حيث ان هذا النوع من القروض يشجع كثيرا النساء القاطنات بالبيت على توسيع مشاريعهن خاصة في مجال الصناعات التقليدية.

الجدول رقم(2-13):يوضح عدد المؤسسات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة

نوع القرض	قرض أقل من 100000			قرض أقل من 1000000		
السـنوات	عدد المؤسسات المستفيدة	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة	عدد المؤسسات المستفيدة	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة
2011	3413	18.96	3413	11	0.92	18
2012	5288	29.37	5288	105	8.80	159
2013	3660	20.33	3660	281	23.55	423
2014	1973	11	1973	280	23.50	421
2015	1068	5.93	1068	159	13.32	241
2016	353	1.96	353	69	5.80	106
2017	278	1.54	278	60	5.02	92
2018	652	3.62	652	65	5.44	100
2019	888	4.93	888	93	7.80	143
2020	427	2.40	427	70	5.87	107
المجموع	**18000**	**100%**	**18000**	**1193**	**100%**	**1810**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات ANGEM فرع بوعريريج

يتضح من خلال الجدول ان مجموع المشاريع الممولة من قبل الوكالة خلال فترة الدراسة بلغ 19193 مشروع وهو عدد معتبر ساهم في خلق قيمة مضافة في المنطقة، كما نلاحظ ان عدد المستفيدين من القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية قد بلغ 18000 بنسبة 93.78 % من اجمالي المشاريع الممولة ويرجع هذا ان الوكالة تولي أهمية لقطاع الصناعات التقليدية وقطاع الحرف الذي يتمثل في غالبيته من النساء الماكثات في البيت، اذ تسعى الوكالة في هذا الاطار تشجيع هذه الشريحة من المجتمع في تدعيم التنمية المحلية في المنطقة، بينما القروض الممنوحة لإنشاء المشاريع بلغ 1810 بنسبة 6.22% من الإجمالي ،كما يتبين لنا من الجدول ان هناك تذبذب في عدد المؤسسات الممولة خلال فترة الدراسة حيث تم استحداث 3413 مؤسسة بنسبة 18.96% سنة 2011 لترتفع الى 5288 مؤسسة بنسبة 29.37% سنة 2012 وهي اعلى نسبة خلال هذه الفترة، لكن هذه النسبة قد عرفت تراجع تدريجي، ففي سنة 2013 تم استحداث 3660 مؤسسة بنسبة 20.33% ،ثم في سنة 2014 بلغ عدد المؤسسات المستفيدة 1973 بنسبة قدرت بـــ 11% لكن بعد سنة 2015 كان هناك تراجع كبير في استحداث هذا النوع من المؤسسات لينخفض الى 427 مؤسسة بنسبة قدرت بـــ 2.40% من مجموع

المشاريع الممولة وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالسنوات الأولى لفترة الدراسة، هذا بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية وكذلك الحال بالنسبة للقروض الممنوحة لإنشاء المشاريع المصغرة، ففي سنة 2011 قدرت عدد المشاريع الممولة بـــ 11مشروع بنسبة 0.92% من مجموع المشاريع الممولة و بعدها بدأت هذه النسبة بالتزايد الى ان وصلت ذروتها سنتي 2014و2013 حيث بلغ عدد المؤسسات المستفيدة 281، 280 مؤسسة بنسبة قدرت بـــ 23.55%، 23.50% على التوالي، ليعيد وتيرته المتنازلة لينخفض الى 70 مؤسسة بنسبة 5.87 % من مجموع المشاريع الممولة سنة 2020 و يرجع هذا الى الازمة المالية التي تعيشها الجزائر نتيجة هبوط أسعار المحروقات.

كما نلاحظ من خلال الجدول انه تم استحداث مناصب شغل معتبرة ساهمت في امتصاص البطالة في المنطقة، اذ بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2011-2020 ما يعادل 19810 منصب وهو ما يسمح لهذه الفئات من تحسين وضعهم الاجتماعي.

الجدول رقم(2-14) يوضح توزيع المشاريع الممولة حسب طبيعة النشاط

النشاط / السنوات	الزراعة	الصناعة التقليدية	الأشغال العمومية	الخدمات	الحرف	التجارة	المجموع
2011	378	309	908	1257	572	0	**3424**
2012	1116	1634	647	695	1286	15	**5393**
2013	983	1388	438	323	699	110	**3941**
2014	457	886	238	155	392	125	**2253**
2015	238	613	23	121	178	54	**1227**
2016	41	204	15	26	103	33	**422**
2017	27	129	18	21	114	29	**338**
2018	55	218	22	36	352	34	**717**
2019	69	334	26	69	430	53	**981**
2020	36	180	11	33	193	44	**497**
المجموع	**3400**	**5895**	**2346**	**2736**	**4319**	**497**	**19193**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات ANGEM فرع بوعريريج

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية برج بوعريريج شمل مختلف القطاعات، حظي قطاع الصناعة التقليدية في فترة الدراسة بالحصة الأكبر حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 5895 مشروع بنسبة قدرت بـــ 30.71 %، يليه المجال الحرفي بـــ 4319 مشروع ممول بنسبة 22.50% من المجموع الإجمالي للمشاريع الممولة ما يعكس اهتمام الوكالة بدعم ومرافقة الحرف والصناعات التقليدية والتي غالبا ما تستهدف مساعدة النساء على انشاء مؤسساتهم الخاصة ودمجهم في عالم الشغل، يليه قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة بنسبة 17.71% من مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة وهو ما يمثل 3400 مشروع وهذا راجع للطبيعة الفلاحية للولاية، ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الرابعة بنسبة 14.25% والذي يعادل 2736 مشروع، ثم يأتي قطاع الاشغال العمومية والتجارة بنسبتي 12.22% و2.59% على التوالي.

الجدول رقم(2-15): يوضح توزيع المستفيدين من القروض حسب الجنس

النشاط / السنوات	الزراعة		الصناعة التقليدية		الأشغال العمومية		الخدمات		الحرف		التجارة	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
2011	300	78	155	154	820	88	410	847	322	250	0	0
2012	1039	77	901	733	622	25	471	224	809	477	14	1
2013	946	37	724	664	422	16	196	127	422	277	102	8
2014	440	17	424	462	222	16	96	59	215	177	121	4
2015	236	2	261	352	18	5	64	57	108	70	53	1
2016	38	3	136	68	13	2	21	5	33	70	32	1
2017	25	2	52	77	17	1	18	3	25	89	29	0
2018	52	3	91	127	21	1	31	5	64	288	33	1
2019	64	5	103	231	24	2	59	10	75	355	51	2
2020	32	4	49	131	10	1	27	6	38	155	43	1
المجموع	**3172**	**228**	**2896**	**2999**	**2189**	**157**	**1393**	**1343**	**2111**	**2208**	**478**	**19**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات ANGEM فرع بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك وعي لفئة الشباب من كلا الجنسين المقبلين على إنشاء مشاريعهم الخاصة، كما نلاحظ أن نسبة الرجال الذين استفادوا من القروض المقدمة من الوكالة تقارب 64% ، بينما نسبة النساء اللاتي استفدن من القروض لم تتجاوز نسبة 36% ، كما ان النساء ينافسن الرجال بشدة في قطاع

الصناعة التقليدية والحرف والخدمات بنسب 51%، 49%، 49% على التوالي من العدد الإجمالي لهذه القطاعات وهذا راجع لتناسب هذه القطاعات مع خصائص المرأة من جهة وامتلاكها الكفاءة والمهارة والخبرات في هذه المجالات من جهة أخرى، بينما يهيمن الرجال على كل من قطاع الزراعة، الاشغال العمومية، التجارة بنسب 93.29%، 93.30%، 96.17% على التوالي عكس فئة النساء الذي كان تمثيلها لا يتجاوز 6% في هذه القطاعات وذلك لان هذه المشاريع لا تتلاءم و خصوصية المرأة.

ثالثا: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم(2–16): يوضح عدد المؤسسات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة لدى ANSEJ

السنوات	عدد المؤسسات الممولة	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة
2011	701	19.78	2103
2012	1095	30.90	3285
2013	595	16.79	1785
2014	404	11.40	1212
2015	319	9	957
2016	215	6.07	645
2017	59	1.66	177
2018	69	1.95	207
2019	63	1.78	189
2020	24	0.67	72
المجموع	**3544**	**100%**	**10632**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات ANSEJ فرع برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت في إنشاء 3544 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2020 وهذا العدد معتبر جدا ساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر وخلق استثمار بديل خارج قطاع المحروقات كما أن هذه المؤسسات خلقت قيمة مضافة في الاقتصاد الجزائري لكونها تخلق مناصب شغل تساعد الدولة في القضاء على البطالة والتي قدرت بـــ 10632 منصب شغل.

كما نلاحظ أيضا أن سنة 2012 هي السنة التي استهدفت أكبر عدد من المشاريع و المناصب المستحدثة مقارنة بالسنوات الأخرى حيث بلغ عدد المشاريع 1095 مشروع بنسبة 30.90 % من المجموع الإجمالي للمشاريع الممولة محققة بذلك 10632 منصب شغل، و هذا راجع للوضع الاقتصادي المريح للدولة الناتج عن ارتفاع المحروقات وقد سجل عدد المؤسسات الممولة بعد سنة 2012 انخفاضا كبيرا، كما نلاحظ استقرار في سنتي 2013، 2014 مقارنة بالسنوات الأخيرة التي شهدت انخفاضا حادا في عدد المشاريع و المناصب المستحدثة و هذا راجع إلى الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر وانخفاض مداخيل الخزينة العمومية الناتج عن تهاوي أسعار النفط في السوق الدولية و بدوره أدى إلى نقصان المبالغ الموجهة لهذه الوكالة التي قلصت من عدد المؤسسات المستفيدة من تمويلاتها.

الجدول رقم(2-17): يوضح توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

القطاع / السنوات	الفلاحة والصيد البحري	الحرف	الأشغال العمومية	الري	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات	النقل	المجموع
2011	79	67	23	2	38	5	139	348	**701**
2012	145	146	78	1	77	4	311	333	**1095**
2013	106	112	39	1	61	4	239	33	**595**
2014	91	104	21	3	52	9	118	6	**404**
2015	60	69	19	1	55	7	108	0	**319**
2016	41	44	27	3	39	5	56	0	**215**
2017	5	9	6	0	10	3	26	0	**59**
2018	1	8	12	3	15	6	24	0	**69**
2019	3	10	8	2	12	7	21	0	**63**
2020	1	3	4	0	6	2	8	0	**24**
المجموع	**532**	**572**	**237**	**16**	**365**	**52**	**1050**	**720**	**3544**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات ANSEJ فرع برج بوعريريج

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أنه خلال فترة الدراسة تم إنشاء 3544 مؤسسة في مختلف القطاعات، كما نلاحظ تراجعا في عدد المؤسسات الممولة مقارنة بالسنوات الأولى ويرجع هذا بالأساس إلى تجميد دعم قطاع النقل في نهاية سنة 2012 وذلك كون القطاع يشهد نوعا من التشبع إضافة إلى سعي الوكالة للتوجه

لتمويل قطاعات أكثر إنتاجية و بدأت تفرض النوعية في المشاريع التي تمولها حيث تفرض على الشاب الذي يريد إنشاء مؤسسة ان يكون حاصلا على تكوين و شهادة، كما يتبين لنا من الجدول أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة من حيث اهتمام المستثمرين الشباب حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 1050 مشروع بنسبة قدرت بـــ 29.63 % من مجموع المشاريع الممولة ثم يليه قطاع النقل بنسبة 20.32% ، يليه قطاع الحرف بما يزيد عن 500 مشروع بنسبة 16.14 % ،كما نلاحظ أن هناك نقلة نوعية في عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خاصة بعد توقيف تمويل مشاريع النقل وعملت على قبول المشاريع المنتحة أكثر من غيرها كالنشاط الفلاحي و الصناعي، فقد سجل قطاع الفلاحة و الصيد البحري نسب متزايدة للتمويل تعكس الاهتمام و الأولوية التي أولتها الوكالة لهذا القطاع ففي سنة 2011 بلغ عدد المشاريع 79 مشروع بنسبة قدرت بـــ 11.27 %، بينما بلغت النسبة الاجمالية 15.01% من العدد الإجمالي للمشاريع الممولة، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة في القطاع الصناعي 365 مشروع بنسبة 10.30% من إجمالي المشاريع الممولة.

الجدول رقم(2–18): يوضح المشاريع الممولة حسب مؤهلات المستثمرين

سنة التمويل	نوع المؤهل			المشاريع الممولة
	بدون مؤهل	تكوين مهني	جامعي	
2011	591	76	34	**701**
2012	960	104	31	**1095**
2013	476	88	31	**595**
2014	246	119	39	**404**
2015	114	172	33	**319**
2016	12	161	42	**215**
2017	1	44	14	**59**
2018	0	40	29	**69**
2019	0	25	38	**63**
2020	0	15	9	**24**
المجموع	**2400**	**844**	**300**	**3544**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات ANSEJ فرع برج بوعريريج

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أغلب المستفيدين من دعم الوكالة خاصة خلال السنوات الأربعة الأولى من الفئة الذين لا يملكون مؤهلا علميا بمستوى ثانوي او أقل وقد بدأت هذه النسبة بالانخفاض

بداية من سنة 2015 لتنتقل الأغلبية إلى فئة الشباب الذين يملكون تكوينا مهنيا فأصبح عددهم يساوي 172 مستفيدا بمعدل فاق 50 % ، أما المتخرجون من الجامعة فلم يمثلوا إلا نسبة ضئيلة جدا قدرت بـــ 8.46 % من مجموع المؤسسات المنشأة.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل الذي تطرقنا فيه إلى مختلف الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني العديد من المشاكل بسبب توجهات السياسة الاقتصادية، خاصة السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة في ظل الاقتصاد الموجه، مما أدى به في الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت أحد ثوابت التنمية الاقتصادية، ومع تطور البرامج الحكومية وفي ظل التنافس الدولي على جذب المزيد من الاستثمارات لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توسع في السنوات الأخيرة، بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فتتمثل مهمتها في تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمرين وضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمار، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فمن بين أهدافها الاشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية وتدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة ومتابعتهم في مشاريعهم وكذلك منح القروض بدون فائدة وغيرها. بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تهدف إلى تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات، أما بالنسبة لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أنشأ بغية تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات باقتناء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها أو تجديدها، فيما يخص الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد تم إنشاؤه من أجل الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية (التسريح الجماعي)، وبالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهي تساهم في توفير مناصب الشغل وتكثف النسيج الصناعي وتدعم مختلف الصناعات وكذلك تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تطرقنا في بحثنا هذا إلى مختلف العناصر المهمة المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعطينا صورة عن هذا النوع من المؤسسات، والذي تناولنا فيه مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بها الذي أصبح يشكل أحد أهم مفاصل الاقتصاد المعاصر، لما له من خصائص أهلته لكي يكون قاطرة النمو الاقتصادي. كما تطرقنا لأهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى من خلال نشاطاتها الاقتصادية إلى استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة التي تتخلص منها المؤسسات الكبرى لأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة، فهذه الأخيرة تساعد الدول والحكومات في حل مشكلة البطالة، وغيرها من المشاكل الاقتصادية.

كما تطرقنا إلى مختلف الهيئات التي سخرتها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر من أهم الهيئات التي تقدم لها المساعدات والتسهيلات، ووعيا منها هذه الجوانب وانطلاقا من ارادتها السياسية لتدعيم هذا القطاع باستحداث العديد من الهياكل والمراكز من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المتمثلة في مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحضنة، مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...إلخ)، وكذلك الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDIPME، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، وكذلك الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تهدف إلى النهوض بهذا القطاع ومرافقة الشباب المستثمرين وكذلك إعطائهم دروس حول كيفية تسيير مشاريعهم.

وبناءا على ما سبق فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة تسييرها، سرعة تأقلمها مع المتغيرات الاقتصادية...وغيرها، هذا ما يجعلها تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- بالرغم من الإيجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها عرضة لمشاكل وعقبات كثيرة على مختلف مراحل حياتها.

- لقد بادرت الجزائر إلى إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع هذه المؤسسات، كما أسست العديد من الهيئات المدعمة لهذه الأخيرة والمتمثلة في مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحضنة، مراكز التسهيل، ...وغيرها.
- قامت أيضا الدولة الجزائرية بتخصيص هيئات حكومية متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل فيما يلي: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDIPME، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب...ANSEJوغيرها، فكل هذه الهيئات تسهر على توفير التمويل الذي تحتاجه هذه المؤسسات فهي تقوم بتشجيع إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذن الهيئات الداعمة الجزائرية تسهر على توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تقدم هيئات المرافقة كل الاستثمارات التي يطلبها الشباب وكل المساعدات لإتمام مشاريعهم.
- تساهم وسائل وأجهزة المرافقة بدور مهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إن آليات الدعم والمرافقة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من مساهمتها الفعالة في إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تفعيلها وتطويرها إلى مستويات أعلى وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

من خلال ما سبق يمكننا إدراج مجموعة من الاقتراحات يمكن أن نختصرها في النقاط التالية:

- توفير المناخ الاستثماري الملائم وتهيئة الأرضية القانونية والتنظيمية التي تحفز أساليب الشراكة والاستثمار الأجنبي بهدف اكتساب التكنولوجيات الجديدة.
- حل إشكالية العقار وإعادة النظر في السياسة الضريبية والجمركية المفروضة عليها.
- تشجيع الدولة لكل أجهزة الدعم والمرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها.
- تشجيع المنشئين على الابداع والتجديد واكتشاف أسواق أخرى.

- العمل على تطوير المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصبح نهجا واستراتيجية لابد منه: في مجال التمويل ومنح القروض.
- إقامة علاقات أقوى مع الجامعات ومخابر البحث من أجل خلق مشاريع ومؤسسات صغيرة مجدّدة ذات قدرة تكنولوجية عالية.

ما يمكن أن نختم به اقتراحاتنا في هذا الشأن هو وجوب تجسيد تعاون وتفاعل حقيقي ومثمر بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية في تحديد أطر واضحة ومحددة لتنفيذ الآليات المرسومة لهذه السياسات والبرامج المعدة مع التركيز على أهمية شمول هذه البرامج، والخطط الاستراتيجية لآليات عمل تنفيذية ترتكز على المجالات والعناصر الآتية، وذلك على صعيد قطاع أعمال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وضرورة أن تنشأ هذه المنشآت بمختلف أنشطتها القطاعية في ظل الحماية الحكومية مبدئيا بعيدا عن أجواء المنافسة الدولية، للإسهام بتوجيهها لخدمة السوق المحلي أولا.

آفاق الدراسة

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يمكن أن نطرح إشكاليات جديدة تعد مكملة لبحثنا وتتمثل فيما يلي:

- دور الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الاستثمار المحلي.
- دور التعاملات الالكترونية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل حصولها على التمويل البنكي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية** "دار النهضة العربية" مصر 1953.

2-رابح خوني، رقية حساني" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى،2008.

3-ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

4-هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012، 1433هـ.

5- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005.

الرسائل والاطروحات:

1- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، (الجزائر)، 2008-2011.

2-رابح زرقاني، " **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014-2013.

3-كمال زيتوني وآخرون، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، جامعة المسيلة.

4 -الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي دراسة على عينة من الطلبة جامعة الجلفة**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن شهادة الدكتورة، منشورة، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

5-صندرة سايبي، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2015/2014.

6-دباح ندية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

7-وفيق خذري، **المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة**: دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، ما واقع الفكر المقاولاتي في الجامعة الجزائرية، وماهي ركائزه، جامعة خنشلة.

8 - محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

9-عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007.

الملتقيات العلمية:

1 -بوخلوة باديس، بن خيرة سامي، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي05- 2013/06.

2-بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف –الجزائر– 17 و18 أفريل 2006.

3-عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر يومي 05 و06 ماي 2013.

4-بوهزة محمد بن يعقوب، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر)، ماي 2003.

5-قدي عبد المجيد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي–الجزائر– يومي 18 و19 أفريل 2012.

6-الأخضر بن عمر، علي باللموشي، " **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات و الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي(الجزائر)، يومي 2013/05/06/05.

7-منظمة العمل العربية، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت 19–21 /2009/10.

8- سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، المعوقات والحلول، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الالفية الثالثة بالجزائر، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة(الجزائر)، بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، يومي 28 و29 اكتوبر2014.

9- غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدول العربية تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17–18 أفريل 2006.

10- سارة حليمي، **حاضنات الأعمال التقنية كأداة لدعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي: المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.

11-مسوس مغنية وبلغنو سمية، **ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 2006.

12- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، ملتقى وطني حول: **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، جامعة الوادي، يومي 5 و6 ماي 2013.

المجلات والمقالات:

1-بوسهمين أحمد " **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة الصغيرة في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

2-صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2004/03.

3-شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

4-فتات فوزي وعمراني عبد النور: "**واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، أفريل 2006.

5-عبد الفتاح بوخمخم وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة –واقع التجربة الجزائرية–**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد7، العدد3، الأردن، 2011.

المراسيم والمنشورات:

1-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01–18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– المادة 4

2-رسوم تنفيذي رقم 2000–190 مؤرخ في 11 جويلية 2000

3-مرسوم تنفيذي رقم 78/03 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المؤرخ في 2003/02/25، ج.ر، العدد 19 الصادر في 2003.

4-مرسوم تنفيذي رقم 79/03 المتضمن الطبيعة لمراكز التسهيل ومهامها وتنظيمها المؤرخ في 2003/02/25، ج.ر، العدد13 الصادر في 2003.

5 -المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المؤرخ في 2004/01/22، ج.د، العدد6.

6-منشورات مديرية التنمية الصناعية وتطوير الاستثمار، 2014

7-مرسوم رئاسي رقم 134/04 مؤرخ في 2004/04/19، يتضمن قانون أساسي لضمان القروض، ج.ر، العدد27، الصادر في 2004.

8-مرسوم تنفيذي رقم 01/04 مؤرخ في 2004/1/3، متمم المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ج.ر، العدد 3 الصادر بتاريخ 2004/1/11

9-منشورات ومطبوعات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

10-مرسوم تنفيذي رقم 279/93 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996 يحدد شروط الإعانة المقدمة لشباب صاحب المشروع، ج.ر، العدد 52 الصادر بتاريخ 1996/9/11.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

منشورات وزارية باللغة الفرنسية:

1- bulletin d'information statistique de PME, avril 2019, n36.